دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الشؤون العسكرية الاسرائيلية : اطلاق صاروخ تجريبي جديد
المصدر:	شؤون فلسطينية
الناشر:	منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث
المؤلف الرئيسي:	صايغ، يزيد
المجلد/العدد:	ع200
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	96 - 99
رقم MD:	629960
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الجيش الاسرائيلي، التسلح الاسرائيلي، الصواريخ، أسلحة الدمار الشامل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/629960

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الشؤون العسكرية الاسرائيلية

اطلاق صاروخ تجريبي جديد

عاد موضـوع سبـاق التسلّح بالصواريخ الباليستيكية وأسلحة الدمار الشامل الى الصدارة في الوضع العسكري، والاستراتيجي، في الشرق الاوسط، خلال الشهور الاخيرة، وذلك بسبب قيام اسرائيل باطلاق صاروخ جديد، تجريبياً، الى عرض البحر الابيض المتوسط. وهناك حدث بارز آخر هو اقرار الحكومة الاسرائيلية الخطتين، الخمسية والعشرية، لتطوير الجيش. ورافق كل ذلك تطوّرات في العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية، وجولة جديدة من التعيينات في المؤسسة الامنية ـ العسكرية الاسرائيلية.

اطلاق صاروخ باليستيكي

كشف الاتحاد السوفياتي النقاب، في ١٤ أيلول (سبتمبر) الماضي، عن قيام اسرائيل، في ذلك التاريخ، باطلاق صاروخ باليستيكي متوسط المدى فوق البحر الابيض المتوسط، وقد سقط في البحر على مسافة ١٣٠٠ كيلومتر عن اسرائيل، ومسافة ٤٠٠ كيلومتر عن مدينة بنغازي الليبية (**جيروزاليم بوست**، ١٥/٩/١٩٨٩). واعتقدت المصادر السوفياتية بأن ذلك ربما كان اطلاقاً تجريبياً للصاروخ «اريحا ـ ٢»، علماً بأن المسؤولين الاسرائيليين نفوا حدوث العملية برمّتها (**الحياة**، لندن، ١٦ ـ ١٧/٩/١٩٨٩). والمعروف انه كان تمّ اختبار ذلك الصاروخ في مناسبات سابقة في الاعوام ١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨؛ كما أعلنت دولة جنوب افريقيا العنصرية عن اطلاق «صاروخ دافع تجريبي» في الخامس من تموز (يوليو) ١٩٨٩؛ والمعتقد انه يستند الى «اريحا ـ ٢» أيضـاً. وتـرى المصادر الاستخباراتية الاميركية ان جنوب افريقيا ربما ستستخدم الصاروخ لاطلاق أقمار تجسّس اصطناعية الى الفضاء (**اسرائيلي فورين افيرز**، ٨/١٩٨٩).

غير ان طبيعة الصاروخ الذي تمّ اطلاقه من قبل اسرائيل، في ١٤ أيلول (سبتمبر)، والغرض من صنعه، لم يتأكدا بعد، حيث يحتمل ان يكون الصاروخ من طراز «اريحا ـ ٢» القادر على نقل الرؤوس النووية، ولكن تجريبه فوق منطقة مكتظة بالسفن والطرق الملاحية امر غير مرجّح أيضاً. ولذلك، اذا صحّ الاعتقاد بأنه، فعلاً، «اريحا ـ ٢»، فمعنى ذلك ان الاطلاق مقصود لتحذير الجماهيرية الليبية خصوصاً، والدول العربية عموماً، بقدرة اسرائيل على الوصول الى خصومها كافة بالاسلحة الفتّاكة. امّا الاحتمال الثاني، فهو ان يكون الصاروخ هو من طراز «شافيت»، ممّا يعني ان الاطلاق كان قصده قذف قمر اصطناعي الى المدار الفلكي حول الارض، كما حصل في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨، حين اطلقت اسرائيل القمر «أفق ـ ١» الى الفضاء. وممّا يعزّز هذا الاعتقاد هو شيوع الاخبار، في أوائل أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، حول قرب اطلاق القمر «افق ـ ٢»، وبعده «افق ـ ٣»، فيما تمّ التأكيد ان غرض «افق ـ ١» كان دراسة المجال المغناطيسي للكرة الارضية (**الحياة**، ٥/٩/١٩٨٩). وفي هذه الحالة، فان سقوط الصاروخ في البحر، قبالة ليبيا، يعني فشل مرحلة الدفع الثانية لصاروخ «شافيت» بعد اطلاقه، وهو اعتقاد يتفق ومكان السقوط، من حيث المدى والاتجاه (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٣/٩/١٩٨٩).

تطوّرات أخرى خاصة بأسلحة الدمار الشامل

في الوقت الذي تتواصل الجهود الاسرائيلية لتطوير الصواريخ الباليستيكية والاسلحة الهجومية المرفقة بها، كشفت شركـة «الصنـاعـة الجـويـة الاسرائيليـة» عن صاروخ «حيتس» الذي تطوّره بمعـونة مالية اميركية

كسلاح مضاد للصواريخ الباليستيكية. وقد عرضت الشركة الصاروخ «حيتس» دون مرحلة الدفع الاساسية الخاصة به، وهو على شكل انبوب له قطر ضيّق وقطر أوسع خلفي، في مقدمه «انف مخروطي» وفي مؤخرته أربع زعانف صغيرة (**انترناشونال ديفينس ريفيو**، ٨/ ١٩٨٩). والمعروف ان برنامج التطوير يتمّ بموجب عقد قيمته ١٥٨ مليون دولار مع «هيئة مبادرة الدفاع الاستراتيجية» الاميركية، وانه يفترض انجاز التحليق التجريبي الاول في أواخر العام ١٩٨٩، أو اوائل العام ١٩٩٠. وقد أكدت الشركة الاسرائيلية ان مدى «حيتس» الفعّال ضد الصواريخ الباليستيكية هو حتى ارتفاع ٣٠ كيلومتراً ومسافة ٧٠ كيلومتراً، علماً بأن المدى الأقصى ربما يصل ٩٠ كيلومتراً (**جينز ديفينس ويكلي**، ٧/ ١٠/ ١٩٨٩). ويحتمل ان يتمّ تطوير نظام أوسع يدمج أجهزة الرادار للانذار المبكّر وضبط الرماية لتعمل في الاتجاهين، الافقي والعمودي.

يتفق ما سبق مع الجهود المبذولة في مجال الفضاء، ايضاً، وخاصة في ضوء تصريح رئيس وكالة الفضاء الاسرائيلية، يوفال نئمان، عن ان اسرائيل ستضطر، برأيه، الى استخدام «نظام انذار جوي يتمّ تركيبه على قمر اصطناعي كجزء من شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ ' حيتس ' ، التي تقوم اسرائيل بتطويرها» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/ ٨/ ١٩٨٩). وقد اعترضت المصادر العسكرية على اعلانه عن ذلك، لما فيه من ضرر أمني. كما ظهرت علامة أخرى على مشاريع اسرائيل في هذا المجال، وهو قيام الادارة الاميركية بدراسة امكان السماح لشركة اميركية ببيع جهاز كومبيوتر رئيس («سوبر») اليها، وهو جهاز يساعد في ادارة بحوث ونشاطات الفضاء والصواريخ وحتى الحرب النووية، وهو امر لم تتمتع به سوى الدول الاعضاء في أحلاف عسكرية رسمية مع الولايات المتحدة (**الحياة**، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٩). وأخيراً، فقد نفّذت قيادة الجبهة الوسطى في الجيش الاسرائيلي مناورة لاختبار قدرات الهيئات المحلية على تلقي ضربة مفاجئة بأسلحة الدمار الشامل، وذلك في مدينة القدس، في الخامس من أيلول (سبتمبر)، حيث شاركت هيئة الاسعاف والجيش والطائرات المروحية بنقل المصابين الوهميين الى المستشفيات (**هآرتس**، ٦/ ٩/ ١٩٨٩). وتأتي هذه المناورة ضمن الجهود المستمرة لمواجهة خطر الهجوم الكيميائي، أو الجرثومي، العربي، علماً بأن اسرائيل قد أكدت، مؤخراً، أيضاً، قلقها ممّا ادعت بأنه مشروع سوري لتخصيص مبلغ ٣,٥ مليارات دولار لبناء ستة مفاعلات نووية، بما يشير الى توقّع ظهور برنامج سوري لتطوير الاسلحة النووية، لتركيبها على متن الصواريخ الباليستيكية (**الحياة**، ١٦ ـ ١٧/ ٩/ ١٩٨٩).

خطط الجيش

وافقت الحكومة الاسرائيلية، في الرابع من أيلول (سبتمبر)، على الخطة الخمسية الجديدة التي قدّمها وزير الدفاع، اسحق رابين، وصاغها الجيش. وكانت الخطة قدّمت قبل يوم، بحضور رئيس هيئة الاركان، الجنرال دان شومرون، ونائبه، اللواء ايهود ابراك، ورئيس الاستخبارات العسكرية، اللواء امنون شاحاك، ورئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، وقادة الاسلحة والقيادة الميدانية؛ وهي تنقسم الى شقين: يتعلق أولهما بمتطلبات القوات المسلّحة للسنوات الخمس المقبلة، ابتداء من نيسان (ابريل) ١٩٨٩، وثانيهما بمرحلة السنوات العشر المقبلة (**يديعوت احرونوت**، ٤/ ٩/ ١٩٨٩). وقد تضمّنت الخطة الخمسية المقرة، التي تأخر اقرارها سنة كاملة، بسبب الانشغال بالانتفاضة، تخفيض عدد الافراد واخراج بعض الدبابات والطائرات من الخدمة، الى جانب محاولة تركيز الكفاءات المهنية وتطوير وحدات الحرب الالكترونية (**الحياة**، ٥/ ٩/ ١٩٨٩).

هذا، والمعروف انه تمّ تعديل، وتأجيل، الخطة تكراراً، بسبب الغاء مشروع بناء طائرة «لافي» وانتهاء حرب الخليج، والخلافات حول مقتنيات سلاحي البحرية والجو، أيضاً، وكان لرئيس شعبة التخطيط، اللواء داني ياتوم، ولنائب رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، الضلع الاساس في وضعها (**جينز ديفينس ويكلي**، ٩/ ٩/ ١٩٨٩). وقبل اقرار الخطة، كان الوزير رابين طلب مبلغ ٧٠٠ مليون شيكل (٣٥٠ مليون دولار) سنوياً خلال الاعوام الخمسة المقبلة لمقتضيات اعادة التنظيم والمقتنيات، لكن دون تعديل ميزانية الدفاع ككل، علماً بأن بعض المصادر أكد ان ذلك مبلغ اضافي، علاوة على زيادة قدرها ٥٠٠ مليون شيكل لتغطية كلفة قمع الانتفاضة (**الحياة**، ٤/ ٩/ ١٩٨٩). ولعل حقيقة الامر هي ان الزيادة الفعلية المتعلقة بتسريع التحديث

تبلغ ١٥٠ مليون شيكل، فوق الميزانية المقررة، والتي تساوي ربع اجمالي الناتج القومي (**المصدر نفسه**، ٥/٩/١٩٨٩).

على الرغم من قلّة المعلومات، فان الواضح من الخطة الخمسية الجديدة هو تركيزها على بضعة مجالات رئيسة. الاول هو نظم الاستخبارات، التي تريد اسرائيل تطويرها بأشكالها كافة، وخاصة الاجهزة الالكترونية والبصرية وغيرها من الوسائل التي تتيح المراقبة والسيطرة وادارة القتال تحت كل الظروف، ليلاً نهاراً (**جينز ديفينس ويكلي**، ٩/٩/١٩٨٩)؛ ويتفق ذلك مع التركيز على مجال ثان هام، ألا وهو الاسلحة «الذكية» والذخائر الموجّهة، بما فيها النظم ذات القدرة العالية على تدمير الاهداف في القتال البري (**يديعوت احرونوت**، ٤/٩/١٩٨٩). ويلاحظ ان في ذلك استمرار للجدال بين «المحدثين» و«المحافظين» في الجيش الاسرائيلي؛ اذ يفضل الاخيرون تعديل وتحسين النظم العاملة بدلاً من استبدالها بتقنيات جديدة (**دافار**، ٨/٩/١٩٨٩). ويقدم رئيس سلاح الجو، اللواء افياهو بن ـ نون، مثلاً على ذلك، بأنه يفضل اقتناء الذخائر والنظم للعمل على متن طائرات القتال الموجودة، وليس النظم الجديدة التي ستتطلب المزيد من الصيانة والتشغيل والطيارين ذوي الاختصاصات الجديدة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/١٠/١٩٨٩)؛ كما أوضح بن ـ نون ان سلاحه يفتقر الى القدرة البرية المضادة للطائرات وسبل الحرب الالكترونية والطائرات دون طيارين، علماً بأنه لاحظ، أيضاً، أهمية اجهزة المحاكاة لتقليص كلفة التدريب ومدته.

العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية

في مقابل استمرار العلاقات التسليحية المعهودة، ومنها التجارة النامية وحركة التصدير من اسرائيل الى الولايات المتحدة، تركزت الانظار، في المدة الاخيرة، على تطورين هامين آخرين في مجال التعاون العسكري بين الجانبين. تمثل التطور الاول اللافت بقيام وزيري الدفاع، الاميركي والاسرائيلي، بالتوقيع على مذكرة تفاهم خاصة تتعلق بالتبادل في مجال البحث والتطوير العسكري، وذلك في الثامن من أيلول (سبتمبر)، في واشنطن (**الحياة**، ٩ ـ ١٠/٩/١٩٨٩). وخلافاً للاتفاقيات السابقة، فان المذكرة الجديدة تتضمّن قيام البلدين، وخاصة الولايات المتحدة، بنقل المعدّات (**ميدل ايست انترناشونال**، ٦/١٠/١٩٨٩). أمّا التطور الثاني الهام، فهو اتفاق الولايات المتحدة واسرائيل على تخزين المعدات القتالية الاميركية بمستودعات خاصة في اسرائيل. ويتعلق ذلك بأسلحة ومعدّات لاستخدام القوات الاميركية فحسب، وخصوصاً قوات التدخل السريع، وليس للجيش الاسرائيلي. ولم يسبق ان فعلت الولايات المتحدة ذلك، بل اكتفت، سابقاً، بتأمين الخدمات الطبية واجراء المناورات والزيارات. امّا الآن، فسوف تتقاضى اسرائيل مكافأة سنوية قدرها مئة مليون دولار لقاء تلك الخدمة (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/١٠/١٩٨٩). وقد عرضت الادارة الاميركية هذا الترتيب خلال زيارة رابين، على الارجح، من اجل حمل الحكومة الاسرائيلية على عدم الاعتراض بشدة على الصفقة الاميركية المزمعة لبيع دبابات «م ـ ١» الى العربية السعودية. هذا، ومع تأكيد تلك العلاقة المشروطة، أضاف وزير الدفاع الاميركي، ان الادارة الاميركية قد توافق على تعديل طريقة دفع المعونة العسكرية السنوية لاسرائيل، والبالغة ١,٨ مليار دولار من الهبات، بحيث يتمّ تعويض تآكل قيمتها بسبب التضخّم (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٣٠/٩ ـ ١/١٠/١٩٨٩).

واخيراً، وعلى هامش هذه التطورات في تعمّق أواصر التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي، أوضح قائد سلاح الجو الاسرائيلي، بن ـ نون، انه تجرى مفاوضات حول طلب شراء طائرات مروحية اميركية من طراز «اباتشي»، وانه سيتمّ اقتناء ١٤ ـ ١٨ طائرة حسب السعر النهائي الذي يتمّ الاتفاق عليه (**هآرتس**، ٢٣/٨/١٩٨٩). والمعروف ان الصفقة تبلغ قيمتها ٣٠٠ مليون دولار، وهي مقررة من قبل السلاح والحكومة، على حد سواء. هذا، وأكد بن ـ نون، في مجال آخر، انه لا مانع من انتاج طائرات «ف ـ ١٦» محلياً، الّا ان سلاحه قد حصل على ما يحتاج من هذا الطراز، ولا توجد خطط، حالياً، لشراء المزيد، ممّا يعني ان أي قرار تصنيعي ينحصر في الصناعة العسكرية المحلية، فحسب (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢١/١٠/١٩٨٩).

جولة التعيينات

شهدت المؤسسة الامنية الاسرائيلية، بأطرافها الثلاثة ـ القوات المسلّحة، والحكومة ووزاراتها، والصناعة العسكرية ـ جولة مستمرة من التعيينات الجديدة خلال الشهور الماضية. وقد ابتدأت بتعيين العقيد نحمان شاي ناطقاً لدى «الصناعة الجوية الاسرائيلية»، التي عيّنت يورام شابيرا مديراً لشركة فرعية أميركية هي «كومودور افياشن»؛ ومردخاي بازنر مديراً عاماً لمصنع الطائرات المدنية «ماتان» التابع لقسم الطيران؛ ودوف ساعار مديراً عاماً لمصنع الخدمات الهندسية «تاشان» التابع، أيضاً، لقسم الطيران (**المصدر نفسه**، ٧/ ١٠/ ١٩٨٩).

د. يزيد صايغ